

أكبر استثمار للتجارة في مصر

تنمية التجارة الداخلية» يعلن عن ترسية ٦ مناطق لوجيستية/تجارية بإستثمارية تقدر ب30 مليار جنيه»

د.عشماوي: إستثمارات إماراتية وفرنسية ويونانية جديدة لتنظيم التجارة الداخلية

خطة طموحه لمد السلاسل التجارية واللوجستية لـ 17 محافظة على مستوى الجمهورية خلال العام الجارى / >>

تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية بضرورة جذب إستثمارات أجنبية مباشرة للسوق المحلي، نجح جهاز تنمية التجارة الداخلية، التابع لوزارة التموين والتجارة الداخلية، في جذب استثمارات خارجية من كلاً من دول الإمارات، فرنسا، اليونان، وأعلن الجهاز عن ترسيه 6 مناطق لوجيستية/تجارية في محافظات (الفيوم، المنوفية، الشرقية، الأقصر، البحيرة، الدقهلية) على مجموعة من المستثمرين والمطورين لإقامة مناطق لوجستية ومراكز تجارية نوعية وأسواق تجارية حديثة ، وذلك بقيمة إستثمارية تقدر ب30 مليار جنيه .

وأكد الدكتور إبراهيم عشماوي، مساعد أول وزير التموين للإستثمار ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، إنه لأول مرة منذ إنشاء جهاز تنمية التجارة الداخلية يتم طرح/ترسية عدد ٦ فرص استثمارية في ٦ محافظات ويتقدم للطلب على هذه الفرص الاستثمارية عدد ١٤ شركة محلية وإقليمية وأجنبية موضحاً أننا بذلك نصل الي تغطية تجارية لعدد ١١ محافظة من إجمالي ٢٧ محافظة .

وأوضح د.عشماوي، أنه سيتم طرح ٦ فرص جديدة في باقى المحافظات تبعاً بهدف تغطية ١٧ محافظة من إجمالي ٢٧ محافظة وبنسبة تغطية تقدر بنسبة ٦٣٪ في أقل من سنتين وبإجمالي مساحات تقدر ب ٣٤٠ فدان وتوفر ١٠٠ الف فرصة عمل مباشرة وحوالي ٣٠٠ الف فرصة عمل غير مباشرة .

وتابع مساعد اول الوزير ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، أن المناطق اللوجيستية تتضمن إقامة مخازن وأسواق جملة ونصف جملة وأنشطة فرز وتعبئة وتغليف وتبريد وتجميد ومناطق تجارية كبرى وحديثة لتوفير احتياجات المحافظة من السلع الأساسية وغيرها من السلع ، بما يحقق استقرار الأسعار وتقليل حلقات التداول فضلاً عن رفع كفاءة منظومة الاسواق وتحجيم الفاقد والتالف من السلع وتوفير الاف فرص العمل لأبناء المحافظة وإضافة قيمة اقتصادية ذات عوائد اجتماعية تغير من نمط الاستهلاك وتحدث طفرة في ثقافة المجتمع الريفي والحضرى علي حدأ سواء .

وأوضح عشماوي أن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى وجه الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، والدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، بضرورة التوسع في إنشاء المناطق اللوجستية والتجارية المتخصصة وتوفير الأراضى المرفقة للمستثمرين بهدف تنظيم وتنوع ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية فضلاً عن ضبط إيقاع حلقات التداول وزيادة تنافسية الاسواق الامر الذي يعود فى النهاية علي المستهلك فى صورة زيادة إتاحة المعروض من سلع وضبط الاسعار وضمان عدم تقلبها.

وقال مساعد أول وزير التموين للإستثمار، أن السوق المصرية واعدة وتحتاج لضخ استثمارات ضخمة ومتنوعة في قطاع التجارة الداخلية، هذا القطاع الاستراتيجي والمحوري الذي يضمن تحقيق عوائد سريعة على الإستثمار لصالح المطور والمستثمر علي حدأ سواء، مؤكداً أن المناخ الاستثماري الراهن في مصر يتيح العديد من الفرص الجاذبة للقطاع وتوطين المزيد من الاستثمارات وخاصة بعد التعديلات الكبيرة التي أجريت مؤخراً على قانون الإستثمار وبيئه الإستثمار وتحسين ترتيب مصر فى دوريات الإستثمار العالمية.

وتابع د.عشماوي، أن وزارة التموين ممثلة في جهاز تنمية التجارة الداخلية، تسابق الزمن لتهيئة وطرح الفرص الاستثمارية وتجهيز وترفيق وطرح الأراضى بالتنسيق مع المحافظين لتكون جاهزة لتوطين مشروعات كبرى وعلاقة فى مجال التجارة بأنشطتها المختلفة.

وقال رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية إن الجهاز وضع خريطة استثمارية طموحة للأنشطة التجارية تستهدف توفير كل الاحتياجات التجارية الخاصة بكل محافظة، بناء على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها الكثافة السكانية والقوة الشرائية وحجم الاستهلاك، وطبيعته المحافظة ومزاياها النسبية وخصائصها النوعية، الأمر الذي من خلاله يتم التعرف على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لكل محافظة.

وأكد عشاوي تقسيم المحافظات إلى 3 أنماط تجارية؛ كثيفة السكان ومتوسطة وأقل كثافة، حيث يبلغ متوسط احتياج المواطن للمساحات التجارية المختلطة في المحافظات كثيفة السكان ربع متر أما المحافظات متوسطة الكثافة نصف متر والاقلة كثافة متر وذلك طبقا لمعايير ومحددات التجارة الحديثة.